- إصلاح زراعى

تعديل نظام تعويض الاجانب عن أراضيهم

اقرمجلس الدولة مشروع قرارجمهورى تضمن تعديلات هامة فى بعض تشريعات الاصلاح الزراعى الخاصة بتعويض الاجانب عن الاراضى الزراعية التى تم الاستيلاء عليها ٠

وفى مقدمة هذه التعديلات :

● أن يتم تقدير ثمن الارض بمعرفة اللجنة العليا لتقدير أثمان اراضى الدولة، ويكون التقدير نهائيا بعد اعتماده من مجلس هيئة الاصلاح الزراعى — وذلك اذا لم تكن قد ربطت عليها الضريبة فى التقدير العام لضرائب الاطيان منذ أول يناير ١٩٤٩ ، لبوارها ٠ او ربطت عليها ضريبة سنوية لاتتجاوز جنيها عن الفدان ٠

● تشكيل لجنة قضائية أو أكثر ، تختص — دون غيرها — عند المنازعة بتحقيق الاقرارات والديون العقارية وملكية الأرض ٠ ثم الفصل فى المنازعات الخاصة بتوزيعها على المنتفعين ٠ وفى جميع الاحوال لاتقبل المنازعة بعد ١٥ يوما من تاريخ النشر ٠ ولا تقبل المنازعة فى القرارات الصادرة بالتوزيع الابتدائى قبل اول اكتوبر ١٩٥٦ ، وذلك ماعدا المنازعات التى رفعت قبل هذا التاريخ — وبالتالى يمتنع على المحاكم نظر هذه المنازعات ٠ وتحال الى اللجان جميع القضايا التى لم يفتح فيها باب المرافعة

ويجوز الطعن فى قرارات اللجان امام المحكمة الادارية العليا بمجلس الدولة، ولا يترتب على الطعن وقف تنفيذ القرارات الا اذا أمرت بذلك دائرة فحص الطعون.

الأهرام

مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاهـــــــرام

التاريخ : ١٩٧٥/٣/٨

تسجيل ٧٠٦ آلاف فدان بالمجان لـ ٣٥٠ ألف أسرة من صغار الزراع

البدء من اليوم في تنفيذ المشروع بمناطق الاصلاح بمحافظتي الشرقية والمنيا

جواز توزيع ما يقل عن فدانين لكل منتفع وتمليك منافع الاراضي الموزعة وملحقاتها

كتب حسن سلومة :

يبدأ من اليوم تنفيذ توجيهات الرئيس انور السادات الى الدكتور عبد العزيز حجازى رئيس الوزراء بتسجيل عقود ٧٠٦ الاف فدان لـ ٣٥٠ الف اسرة من صغار الزراع بحيث يتم نقل الملكية اليهم واستقرارهم فى أراضيهم ، وسيبدأ تنفيذ المشروع كمرحلة اولى فى مناطق الاصلاح الزراعى بمحافظتى الشرقية والمنيا وتعميم التسجيل بعد ذلك فى بقية المحافظات بالمجان . وطلب الدكتور محمود عبد الاخر وزير الزراعة من المهندس سعد هجرس رئيس هيئة الاصلاح الزراعى اعداد مشروع بتعديل بعض أحكام قانون الاصلاح الزراعى بحيث يجوز توزيع ما يقل عن فدانين لكل منتفع وتمليك منافع الاراضى الموزعة وملحقاتها للجمعيات التعاونية .

وكان المهندس سعد هجرس قد ناقش مع أعضاء مجلس الجمعية التعاونية العامة للاصلاح الزراعى التى تمثل جميع المنتفعين بقوانين الاصلاح وممثل امانة الفلاحين باللجنة المركزية جميع الجوانب التى تتصل بتسجيل الارض الموزعة ، وأكد أن كل ما يتصل بهذا الموضوع من تمليك وتوريث سيخضع لاحكام الشريعة الاسلامية .

وقال أن عملية التسجيل ستحاط بضمانات تشريعية وتنظيمية ومالية لتذليل كثير من العقبات التى تقابلها ، قبل البت فى موضوع تمليك الجمعيات التعاونية بمناطق الاصلاح للمنافع والمرافق العامة والمنشآت الموجودة فى نطاق كل جمعية وتوزيع قيمتها والشروط التى يجب ان يلتزم بها المنتفع عندما يرغب فى التصرف فى الارض الموزعة والتى يجب أن تبقى ملكيتها لصغار الزراع ، وستكون أولوية التسجيل لكل منتفع سدد جميع التزاماته الحكومية والتعاونية حتى تاريخ التسجيل .

وسيتم ادخال تعديلات على قانون الاصلاح الزراعى لعلاج عدد من المشاكل فى مقدمتها :

- جواز توزيع ما يقل عن فدانين لكل منتفع تبعا لظروف التوزيع فى كل منطقة واقرار ما جرى عليه العمل من عدم نشر قرارات التوزيع الابتدائية فى الجريدة الرسمية والاكتفاء بالاعلان المحلى عنها.
- النص على لجان فحص الطعون المحلية وتحديد شروط وأوضاع نظر الطعون

فى التوزيع أمامها وأمام اللجان القضائية للاصلاح الزراعى ، والنص على حماية التوزيعات التى تمت حتى الان من أية طعون الا ما تم رفعه منها .

● تحديد قيمة اجمالية لما يضاف على حساب كل منتفع كثمن للمنافع والملحقات ، وتحديد شروط وأوضاع تصرف المنتفعين فيما آلت اليهم ملكيته من الاراضى الموزعة ، والتعويض مما تنزع ملكيته من الاراضى الموزعة عليهم.

صرح المهندس سعد هجرس بأنه سيبدأ بتسجيل الاراضى التى وزعت المربوطة بأقساط التمليك ثم المربوطة بالايجار ، وسوف لا يتم شهر وتوثيق العقد النهائى الا بعد قيام المنتفع بسداد جميع المطلوبات الحكومية المستحقة على الارض ، على أن يتم التسجيل باسم المنتفع الاصلى وفى حالة وفاته يتم شهرها باسم ورثته وينوب عنهم فى التوقيع النهائى اى منهم لا يخل ذلك بحقوق اى من الورثة .. ويشترط لتصرف المنتفع الى الغير فى المساحات الملكة من أراضى الاصلاح الزراعى أن يكون ذلك لصغار الزراع الذين يحميهم القانون

وقال أنه سيوضع نظام لتسجيل الاراضى المستصلحة الجديدة التى وزعت بالتمليك على صغار الزراع وذلك ليكون لجميع الاراضى الموزعة حكم واحد بعيدا عن تنويع التشريعات واجراءات التنفيذ ، وسيعقد لهذا الغرض اجتماع مع المهندس هلال عبد الله هلال رئيس مؤسسة استزراع الاراضى المستصلحة لتنسيق اجراءات التسجيل .

وطلب السيد محمد عبد الحكيم موسى أمين الفلاحين المساعد باللجنة المركزية موافاة الامانة العامة بمذكرة شاملة عن المشروع لتوزيع صور منها على امانات الفلاحين فى لجان الاتحاد الاشتراكى بالمحافظات لشرح الموضوع لجموع الفلاحين الذين انتفعوا بقوانين الاصلاح الزراعى □

الأهرام
مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات
المصدر: الاهـــرام
التاريخ: ١٠ / ٣ / ١٩٧٥

● تعديلات هامة تبحث هيئة الاصلاح الزراعى ادخالها :

زيادة ايجار الأطيان بين ٢٠٪ و ٢٥٪

توحيد ١٤٤ قانونا للاصلاح الزراعي والاتجاه الي التصنيع

المحلة الكبرى ــ حسن سلومة وعبد المنعم ابو شامية :

أعلن المهندس سعد هجرس رئيس هيئة الاصلاح الزراعى فى المؤتمر الذى عقد بالمحلة الكبرى لبحث المشكلات الزراعية أن الهيئة تعمل حاليا على ادخال تعديلات هامة على قانون تنظيم العلاقة بين المالك والمستاجر ، وشكلت لجنة برياسة المهندس كمال مرعى وكيل لجنة الزراعة بمجلس الشعب ونائب المحلة لاعداد المقترحات التى تكفل حل المشكلات فى شكل مشروع قانون .

ويتجه التعديل الى تحديد الايجار بواقع ٧ أمثال الضريبة الحالية وليس الضريبة التي كانت مقررة على الارض يوم ٩ سبتمبر ١٩٥٢ ، وسيترتب على ذلك زيادة القيمة الايجارية للفدان بنسبة تتراوح بين ٢٠٪ و ٢٥٪ ، وقال أن الهيئة تعمل الان على توحيد ١٤٤ قانونا للاصلاح الزراعي في قانون واحد ، وتعديل نظم التصرف فى اراضى الدولة ، وتطوير عمل الاصلاح الزراعى نفسه بحيث يتجه الى التصنيع الزراعى .

وقال المهندس هجرس إن الهيئة على استعداد لبيع أى مساحة من الاراضى لاي جمعية اثمان لتقيم عليها مرافقها الضرورية ، وأكد أن الهيئة مستعدة لتنفيذ المشروعات الانتاجية . أما فيما يتعلق بمشروعات الخدمات فان اموال المعونة الاجتماعية كفيلة باستكمال المبانى المدرسية والمساجد .

وقال المهندس السيد محمد على مدير الجمعية العامة للاصلاح الزراعى أن الجمعية على استعداد لتغطية اى نقص فى تكاليف المشروعات الانتاجية التى تنفذها الجمعيات المحلية بقرى الاصلاح ، واعتمدت الجمعية لهذا الغرض نصف مليون جنيه .

وتم الاتفاق مع المهندس كمال مرعى على تعويض المنتفعين الذين نزعت بعض ملكياتهم لاغراض عامة ، وتمليك اراضى الحكر ، وتسجيل اراضى الاصلاح التى سدد أصحابها الالتزامات المطلوبة منهم .

وأعلن رئيس الهيئة أنه تقرر جعل الحد الادنى للاجور ١٢ جنيها فى الشهر بمناطق الاصلاح ، وأن الهيئة تدرس مشروعا لاعادة تنظيم مناطق الاصلاح بضم بعضها الى بعض . وطالب المهندس كمال مرعى بانشاء مركز للتدريب فى قرى الاصلاح ، وشغل بعض حظائر الماشية الخالية بمشروعات للتسمين وتربية الدواجن ، وأن يسهم الاصلاح الزراعى ماليا فى مشروعات كهربة الريف . . □

المصدر: الجمهـــــورية
التاريخ: ١١ / ٣ / ١٩٧٥
الأهرام
مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

الاصلاح الزراعى .. ورفع القيمة الايجارية

يعتبر قانون تنظيم الايجارات الذى كان احد البنود الاساسية فى قانون ٩ سبتمبر سنة ١٩٥٢ ، والمعروف بقانون الاصلاح الزراعى الاول ، من اهم الاجراءات التى اتخذت للحد - او للتقليل من عملية الاستغلال التى كان ومازال يعانى منها الكثير من صغار الفلاحين فى بلادنا ..

وتكمن اهمية هذا القانون ، ليس فقط فى التخفيف عن كاهل الفلاحين المستاجرين بل وأهم من ذلك هو حث العاملين فى الزراعة على العمل بايديهم حيث ان ظاهرة الملكية الغائبة كانت احدى السمات التى تتميز بها الزراعة المصرية وما استتبعها من ارتفاع شديد فى نســبة الاراضى المؤجرة التى بلغت سنة ١٩٥٢ اكثر من ٦٥٪ من الاراضى المنزرعة ..

ومن هنا تأتى خطورة ما اعلنــه المهندس سعد هجـرس رئيس هيئة الاصلاح الزراعى من اتجاه الهيئة الى جعل القيمة الايجارية بواقع ٧ امثال الضريبة الحالية وليست الضريبة التى كانت مفروضة على الارض يوم ٩ سبتمبر ..

او بمعنى اخر رفع قيمة الايجارات بشكل مطلق .. ان خطورة مثل هذا الاجراء تكمن فى عدة نقاط عملية ..

اولا : من ناحية المبدا فهو لا يتمشى مع الخط الاساسى الذى اتخذته ثورة ٢٣ يوليو فى مجال الزراعة وهو التخفيف عن صغار المســتاجرين الذين يمثلون فى الواقع نسبة عالية من العاملين فى الزراعة ..

ثانيا : انه تشجيع من ناحية اخرى للظاهرة الملكية الغائبة ، اى هؤلاء الذين يملكون الارض ولا يعملون عليها ويقيمون فى العاصـــمة والمدن الكبرى وغالبا ما يكون لهم اعمال اخرى ليس لهـا اى علاقة بالعمــل الزراعى ..

ولقد عانت الزراعة المصرية ومازالت تعانى من تلك الظاهرة الخطيرة التى تسبب ضررا شديدا للانتاج وللمنتجين الحقيقيين ورفع الايجارات يعنى من الناحية العملية الاخذ من المستاجرين ، الذين يتركز غالبيتهم فى صغار وفقراء الفلاحين لاعطاء الراسمالية الزراعية المتوسطة والكبيرة ... وهذا لا يتفق مع ابسط مبادىء العدل الاجتماعى الذى نادت به ثورة ٢٣ يوليو ، ولازالت تنادى به ، ونقلته فى وثائقنا الوطنية ..

وليس من شك ان هناك تحفظات كثيرة واخطاء اكثر قد كشفهـــا التطبيق خلال السنوات الماضية بالنسبة لقوانين الايجارات .. منهـــا مثلا ان هناك من صغار الملاك ، خمسة فاقل ، من اضطر لتاجير ارضـــه لظروف خارجة عن ارادته ، وتلك قضية تحتاج الى حل اخر ..

ولقد كنا نتوقع تعديلات تعمق الاتجاه الخاص بحماية صغار المستاجرين من جشع اغنياء الفلاحين وكبار الملاك . وخاصة بعد ان عادت لكثير منهم ملكية اراضيهم بعد تصفية الحراسات . وهو الاتجاه الذى ظهر فى قرار رفع الضرائب عن صغار الملاك الذين تقل ملكيتهم عن ثلاثة افدنة ..

حقيقة ان هناك فئة من المستاجرين الكبار ، من زارعى الخضر والفاكهة وهؤلاء مطالبون ، ليس بان يدفعوا مبالغ اكثر للمالك ، بل بان يدفعوا ضرائب اكثر لخزينة الدولة ..

اما ، اتجاه النية ، الذى عبر عنه رئيس هيئة الاصلاح الزراعى فانه استفادة مطلقة لاغنياء الفلاحين وكبار الملاك ، وفى نفس الوقت استنزاف لاكثر من مليون مستاجر صغير .. مع تضييع مبالغ طائلة كان من الممكن لو احسن دراسة الواقع ان تدخل خزينة الدولة . ليس من جيوب صغار الفلاحين بل من جيوب كبار المستاجرين والملاك فى وقت واحد ..

الأهرام
مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات
المصدر: الاهرام
التاريخ: ١٩٧٥/٦/٢٤

رفع قيمة ايجار الأرض الى ٧ أمثال الضريبة السارية

انهاء لجان فض المنازعات واحالتها الى المحاكم الجزئية

اخلاء الأرض من مستأجرها اذا تكرر تأخره في سداد الايجار

وافق مجلس الشعب فى جلسة هامة أمس على عدد من التعديلات الجوهرية فى قانون الاصلاح الزراعى ، تقدمت بها لجنة الزراعة بالمجلس تقضى برفع قيمة الايجار السنوى للارض الزراعية الى سبعة أمثال الضريبة العقارية السارية حاليا ، بدلا من الضريبة التى كانت مربوطة على الارض الزراعية عام ١٩٥٢ عند اصدار القانون .

كما تقضى بانه فى حالة اعادة ربط الضريبة خلال مدة الايجار ، تحدد الاجرة بسبعة أمثال الضريبة الجديدة ، اعتبارا من السنة الزراعية التالية للسنة التى يصبح فيها تقدير هذه الضريبة نهائيا .

وادخلت التعديلات الجديدة نصا آخر يجيز الاتفاق بين المالك والمستاجر على تحويل الايجار بالنقد الى ايجار بطرق المزارعة . وكان هذا الاتفاق محظورا بموجب القانون الحالى .

كذلك الغى التعديل الجديد لجان فض المنازعات الزراعية — نظرا لكثرة الشكوى منها — وأحال أمر المنازعات الزراعية الى الجهات القضائية المختصة وهى المحاكم الجزئية .

واوجبت هذه التعديلات ، ان تحكم المحكمة بفسخ عقد الايجار واخلاء المستاجر من الارض المؤجرة فى حالة تكرار تأخره فى الوفاء بالاجرة المستحقة عليه أو بجزء منها فى الموعد المحدد لذلك .

نص الاقتراح بمشروع قانون كما وافق عليه المجلس امس

باسم الشعب
رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الاتى نصه وقد اصدرناه :

[المادة الاولى]

يستبدل بالمواد ٣٣ ، ٣٣ مكرر [د] ٣٥ من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالاصلاح الزراعي النصوص الاتية:

مادة ٣٣ : لا يجوز ان تزيد قيمة الاجرة السنوية للارض الزراعية على سبعة امثال الضريبة العقارية السارية .

وفى حالة اعادة ربط الضريبة خلال مدة الايجار تحدد الاجرة بسبعة امثال الضريبة الجديدة ، اعتبارا من اول السنة الزراعية التالية للسنة التى يصير فيها تقدير هذه الضريبة نهائيا .

واذا لم تكن الارض مفروضا عليها ضريبة عقارية فى تاريخ تأجيرها اوكانت مفروضا عليها ضريبة **لا تجاوز جنيهين** للفدان فى السنة تقدر قيمتها الايجارية **بناء على طلب المؤجر بمعرفة لجنة التقدير المختصة المنصوص عليها فى المرسوم بقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٣٥ الخاص بتقدير ايجار الاراضى** الزراعية لاتخاذه اساسا لتعديل ضرائب الاطيان .

ويكون للمستأجر الحق فى استئناف التقدير امام اللجنة الاستئنافية المنصوص عليها فى المرسوم بالقانون المذكور وتتبع فى اجراءات طلب التقدير واستئنافه القواعد المنصوص عليها فيه .

وفى تطبيق احكام هذه المادة تعتبر مساحة الفدان من الارض المؤجرة ثلاثمائة قصبة على الاقل بمافيها المصارف والقنوات الحقلية الداخلة فى المساحة المؤجرة .

واذا رخص للغير فى زراعة الارض لمحصول شتوى واحد حسب مقابل الانتفاع بثلثى القيمة الايجارية ، واذا كان الترخيص لمحصول نيلى واحد حسب مقابل الانتفاع بثلث القيمة الايجارية بشرطان يكون الترخيص بموافقة المالك.

مادة ٣٣ مكرر [د] : يجوز **الاتفاق** بين المؤجر والمستاجر على **تحويل** الايجار بالنقد الى ايجار بطريق المزارعة .

مادة ٣٥ : لايجوز للمؤجر أن يطلب اخلاء الاطيان المؤجرة ولو عند انتهاء المدة المتفق عليها فى العقد الا اذا اخل المستأجر بالتزام جوهرى يقضيه القانون او العقد ، وفى هذه الحالة يجوز للمؤجران يطلب من **المحكمة الجزئية المختصة** — بعد انذار المستاجر — فسخ عقد الايجار واخلاء المستأجر من الارض المؤجرة .

ولا يجوز طلب فسخ عقد الايجار واخلاء المستاجر من الارض المؤجرة بسبب تأخره فى اداء قيمة الايجار المستحق الا بعد انقضاء شهرين على انتهاء السنة الزراعية وتخلفه عن الوفاء باجرتها كلها او بعضها .

ويجوز للمستأجر ان يوفى بالاجرة المتاخرة كلها اثناء نظر طلب المؤجر فسخ عقد الايجار واخلائه من الارض المؤجرة ، امام المحكمة الجزئية المختصة الى ما قبل اقفال باب المرافعة ، وفى هذه الحالة لا يجوز الحكم بفسخ عقد الايجار واخلاء المستأجر من الارض المؤجرة .

فاذا تكرر تاخر المستاجر بعد ذلك فى الوفاء بالاجرة المستحقة عليه او بجزء منها فى الموعد المحدد لذلك وجب الحكم بفسخ عقد الايجار واخلاء المستاجر من الارض المؤجره فضلا عن الزامه بالاجرة المتاخرة .

ومع ذلك **تنتهى الاجارة بالنسبة** للاراضى المرخص فى زراعتها ذرة او ارزا ، الغذاء المرخص له ، أو برسيما

لمواشيه والاراضى المرخص فى زراعتها زرعة واحدة فى السنة عند انتهاء المدة المتفق عليها .

ويقع باطلا كل اتفاق يتضمنه العقد يخالف الاحكام المنصوص عليها فى هذا القانون .

[المادة الثانية]

يضاف الى المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المشار اليه مادتان جديدتان برقم ٣٩ مكررا ، ٣٩ مكررا [أ] نصهما الاتي :

☐ **مادة ٣٩ مكرر : تختص المحكمة الجزئية — ايا كانت قيمة الدعوى — بنظر المنازعات** المتعلقة بالاراضي الزراعية وما فى حكمها من الاراضى البور والصحراوية والقابلة للزراعة الواقعة فى دائرة اختصاصها والمبينة فيما يلى :

[١] المنازعات الناشئة من العلاقة الايجارية بين مستأجر الاراضى الزراعية ومالكها .

[٢] المنازعات المتعلقة بالسلف الزراعية او العينية فى خدمة الارض المؤجرة بواسطة طرفى عقد المزارعة المثبتة ببيانات الحيازة باسمه ، وللمحكمة اذا ثبت لها سوء استخدام هذه السلف أن تقضى بنقل بيانات الحيازة باسم الطرف الاخر فضلا من الزام الطرف المسئول عن سوء الاستخدام وحده بكافة السلف التى اساء استخدامها ولم يوجهها لخدمة الارض المؤجرة .

وترفع المنازعات المذكورة امام المحكمة الجزئية بغير رسوم وينظر على وجه السرعة ويكون لها ولاية القضاءا مستعجل وقاضى التنفيذ فى المسائل التى تدخل فى اختصاصها .

☐ **مادة ٣٩ مكررا [أ] : يجوز استئناف الاحكام الصادرة من المحكمة الجزئية المختصة طبقا لاحكام المادة السابقة — ايا كانت قيمة الدعوى — وذلك خلال ثلاثين يوما من تاريخ صدور الحكم امام المحكمة الابتدائية المختصة.**

[المادة الثالثة]

تحال الى المحاكم الجزئية المختصة جميع المنازعات المنظورة فى تاريخ العمل بهذا القانون امام لجان الفصل فى المنازعات الزراعية المنشأة بالقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٦ بشأن لجان الفصل فى المنازعات الزراعية .

كما تحال الى المحاكم الابتدائية المختصة التظلمات من قرارات اللجان المذكورة والمنظورة امام اللجان الاستئنافية المنصوص عليها فى القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٦ المشار اليه وتكون الاحالة للمنازعات والتظلمات المذكورة للمحكمة المختصة بقرار من رئيس اللجنة وبدون رسوم [ولو كان قد اقفل باب المرافعة فيها] ويجب على قلم كتاب المحكمة المختصة اخطار ذوى الشأن بتاريخ الجلسة المحددة لنظرها بكتاب موصى عليه بعلم الوصول ويجوز الطعن أمام المحكمة الابتدائية المختصة فى القرارات غير النهائية الصادرة من اللجان المنصوص عليها فى الفقرة الاولى خلال ثلاثين يوما من تاريخ العمل بهذا القانون .

[المادة الرابعة]

تستحق اعتبارا من اول السنة الزراعية التالية لتاريخ العمل بهذا القانون القيمة الايجارية للاراضي الزراعية المؤجرة بعقود قائمة فى هذا التاريخ محسوبة وفقا للقواعد المنصوص عليها فى المادة ٣٣ من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المشار اليه معدلة طبقا للمادة الاولى من هذا القانون .

[المادة الخامسة]

تستبدل عبارة « المحكمة الجزئية المختصة » بعبارة لجنة الفصل فى المنازعات الزراعية فى المادة ٤ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٦ بتعديل بعض احكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالاصلاح الزراعى وكذلك اينما وردت فى نصوص المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالاصلاح الزراعى

وتلغى المادة ٣٣ مكررا [أ] من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المشار اليه .

كما يلغى القانون رقم ٥٤ لسنة١٩٦٦ بشأن لجان الفصل فى المنازعات الزراعية ويلغى كل نص يخالف احكام هذا القانون

القواعد الجديدة لتاجير الاراضى الزراعية

يجوز تحويل الايجار بالنقد الى ايجار بطريق المزارعة

كتب ـ لطفى نصر .

وقع الرئيس أنور السادات القانون الجديد لتنظيم العلاقة بين مستأجرى وملاك الاراضى الزراعية .. تضمن القانون وضع قواعد جديدة لحساب القيمة الايجارية .. سيبدأ العمل بها فى أول السنة الزراعية القادمة ـ نوفمبر القادم ـ .. كما شمل ضمانات جديدة لكل من المالك والمستأجر .

نص على انه لا يجوز ان تزيد قيمة الاجرة السنوية للارض الزراعية على سبعة امثال الضريبة العقارية .. وفى حالة اعادة ربط الضريبة خلال مدة الايجار .. تحدد الاجرة بسبعة امثال الضريبة الجديدة من اول السنة الزراعية التالية للسنة التى يصير فيها تقدير هذه الضريبة نهائيا .. واذا لم تكن الارض مفروضا عليها ضريبة عند تاجيرها .. او كان مفروضا عليها ضريبة

لا تتجاوز ٢ جنيه للفدان في السنة.. تقدر قيمتها بناء على طلب المؤجر بمعرفة لجنة التقدير
وللمستاجر الحق في استئناف التقدير أمام اللجنة الاستئنافية
واذا رخص لغير المالك في زراعة الارض لمحصول شتوى واحد .. حسب مقابل الارتفاع بثلثي القيمة الايجارية واذا كان الترخيص لمحصول نيلي واحد.. يتم حساب مقابل الانتفاع بثلث القيمة الايجارية . ويجوز الاتفاق بين المؤجر والمستاجر على تحويل الايجار بالنقد الى ايجار بطريق المزارعة .
ولا يجوز للمؤجر أن يطلب اخلاء الاطيان المؤجرة ولو عند انتهاء المدة المتفق عليها في العقد .. الا اذا اخل المستاجر بالتزام جوهرى يقضى به القانون او العقد .. وفي هذه الحالة يجوز للمؤجر ان يطلب من المحكمة بعد انذار المستاجر فسخ عقد الايجار واخلاء المستاجر من الارض المؤجرة .
ولا يجوز طلب فسخ عقد الايجار . واخلاء المستاجر من الارض المؤجرة بسبب تأخره في أداء قيمة الايجار المستحق .. الا بعد مضى شهرين على انتهاء السنة الزراعية وتخلفه عن الوفاء باجرتها كلها او بعضها .
ويجوز للمستاجر ان يوفي بالاجرة المتأخرة .. اثناء نظر طلب المؤجر فسخ عقد الايجار واخلاء المستاجر من الارض المؤجرة .. أمام المحكمة الى ما قبل اقفال باب المرافعة .. وفي هذه الحالة لا يجوز الحكم بفسخ عقد الايجار واخلاء المستاجر من الارض المؤجرة .
واذا تكرر تأخر المستاجر بعد ذلك في الوفاء بالاجرة المستحقة عليه .. وجب الحكم بفسخ العقد فضلا عن الزامه بالاجرة المتأخرة .

فتوى حول تنفيذ قانون الاصلاح الزراعى

للمالك الخاضع للقانون أن يختار أجود الاراضى

افتى مجلس الدولة بحق الخاضعين لقانون الاصلاح الزراعى فى اختيـــار الاراضى التى يحتفظون بها فى حـدود القانون حتى لو تبين انه احتفظ باجود الاراضى وترك للاصلاح الزراعى الاراضى البور .

وكانت هيئة الاصلاح الزراعى قـد اعترضت على تصرفات عدد كبير مـن الخاضـعين للقـانون ، لانهم احتفظوا لانفسهم بالاراضى الجيدة المرتفعة الانتاج وتركوا لهـا الاراضى البـور المنخفضة القيمة ، كما أن بعضهم ممن يملك اطيانا على المشاع قام بنفسه بفرز حصته التى يحتفظ بها ، وقالت الهيئة أن ذلك يعتبر من التصرفات التى يجب أن تكون ثابتة التاريخ قبل ٢٣ يوليو عـام ٥٢ والا تعتبر باطلة .

وقررت الجمعـية العمومية للفتـوى والتشريع برياسة المستشار عبد الفتاح نصار النائب الاول لرئيس مجلس الدولة ان تصرفات الملاك فى هـذه الحالات صحيحة ولا يجوز الطعن فيها ، وقالت أنه ليست هناك قيود على حرية المالك فى اختيار الارض التى يحتفظ بها فى حدود قانون الاصلاح الزراعى من حيث موقعها أو جودتها أو قيمتها ، ولا يحاكم الا اذا ثبت تهربه من أحكام القـانون

الرئيس الســادات يوزع عقود التمليك المسجلة على فلاحى الاصلاح الزراعى

يشــهد الرئيس المصلح محمد انور السادات بعد عطلة عيد الفطر الاحتفال الكبير الذى ســتقيمه وزارة الزراعة بقاعة الاحتفالات الكبرى بجامعة القاهرة بمناسبة مرور ٢٥ عاما على صدور قانون الاصلاح الزراعى .. وســيقوم السيد الرئيس بتوزيع عقود التمليك المسجلة على المنتفعين بواقع ثلاثة عقود من كل محافظة كاشارة للبدء فى توزيع العقود على جميع فلاحى الاصلاح الزراعى ..

هذا .. وسيحدد الرئيس السادات فى خطابه الهام الى جماهير الفلاحين الخطوات المقبلة للثورة الزراعيــة من اجل مزيد من المكاسب للفلاحين ورفع مستوى الحياة فى الريف المصرى والتى تتضمن البدء فى تعميم المجمعات الزراعية ــ الصناعية واستخدام الميكنة الزراعية على نطاق واسع .. مع تطوير اساليب الرى واقامة مجمعات زراعية حديثة فى المناطق الصحراوية ..

وسيقوم السـيد الرئيس بتسليم ميداليـات تذكارية للزراع المتسازين وقدامى العاملين بالاصلاح الزراعى .. كما سـيقدم فلاحو الاصـلاح ميدالية تذكارية للسيد الرئيس بهذه المناسـبة التاريخية .

ويتضمن برنامج الاحتفال كلمة للمهندس ابراهيم شــكرى وزير الزراعة واخرى لممثل فلاحى الاصــلاح الزراعى .. وسـيشهد الاحتفال الضخم الســادة : حسـنى مبارك نائب رئيس الجمهورية والمهندس ســيد مرعى رئيس مجلس الشعب [رائد الاصلاح الزراعى] وممدوح ســالم رئيس مجلس الوزراء ونواب رئيس الوزراء والوزراء ونحــو خمســة آلاف فلاح من انحاء مصر .. ويرأس المحافظون الاحتفالات الشعبية التى ستقام فى عواصم المحافظات بهذه المناسبة التاريخية □

مصـــر تحتفـــل بمـــرور ٢٥ عاما على صـــدور قانون الاصـــلاح الزراعى :

الاصلاح الزراعى يقدم كشفا وهو ينتقل من الاستيلاء الى التصنيع الزراعى تنفيذ توجيهات الرئيس السادات بتوفير الخضر والفاكهة للشعب وتصدير الفائض

امضت الدولة ربع قـــرن من الزمان فى مجـــال تطبيق قانون الاصلاح الزراعى الذى صدر فى ٩ سبتمبر ١٩٥٢ ذلك النظام الذى اخـذت به الدول النامية لارســـاء قواعد الاشتراكية الديمقراطية .. وكانت مشكلة المشاكل التى واجهت تنفيذ القانون هى انخفاض الدخول عند غالبية الشعب مقابل زيادتها فى ايد قليلة .. وقد صدر قانون الاصلاح مستهدفا تطوير ذلك المجتمع باعتبـاره حجر الزاوية وركنا من الاركان الاساسية التى يعتمد عليهـا التقدم والنهوض فى النـــواحى الاجتمـــاعية والاقتصادية والسياسية .

وصار الاصلاح الزراعى احد دعائم الاقتصـــاد القومى لمصر ، ومن اهدافه زيادة الرقعة الزراعية والعمل بكل جهد للحفاظ على الارض المنزرعة لتظل تعطى بسخاء من خيراتها لشعب هذا البلد العظيم .. من اجل هـذا قامت هيئة الاصلاح الزراعى باستصلاح واستزراع اجـزاء كبيرة من البور المتخلل لاطيان

الاصلاح الزراعى بلغت جملتها ٧٣ الف و ٨٠ فدان . وقامت بعمليات التحسين للاراضى المنزرعة فى مساحة ١٢٨ الف و ١٤٩ فـدانا .. كما قامت اجهـزة الاصلاح بتحليل عينات من تربة اراضى الاصلاح بلغت جملتها ٤٨٥ الف و ٦٧٩ فدانا .. واستخدمت ٢٦ الف طن من الجبس الزراعى فى عمليات تحسـين التربة .. وتتضـــمن خطة الاصـــلاح الزراعى استصلاح ٤ الاف فدان سنويا ضمن برنامج ينتهى فى ١٩٧٩ .

توجيهات الرئيس السادات

ويقول المهندس حلمى عبد البر رئيس هيئة الاصـلاح الزراعى ان خطته فى استغلال ما لدى الاصلاح الزراعى من حدائق وكانت مساحتها ٢٠ الف و ٩٨ فدانا حتى عام ١٩٧١ تقوم على اساس تحسين انتاجها **تنفيذا لتوجيهات الرئيس محمد انور الســـادات وحكومته بتوفير الخضر والفاكهة للشعب كافة**، بالاضافة الى ان انتاج الفاكهة اصبح يمثل جانبا هاما من جوانب تنمية الثروة الزراعية لسد حاجة الاســـتهلاك المحلى وتصدير الفائض .. وقد وضعت سياسة عامة للتوســـــع فى زراعة الموالح باراضى الاصـــلاح بالاصناف الممتازة الصـــالحة للتصـــدير .. ومن اجل ذلك انشئت مشـــاتل المانجو والموالح الفاخرة .. وتطبيقا لسياسة التصرف فى الحدائق المتناثرة ذات المساحات الصغيرة ضعيفة الانتاج والتى يصعب ادارتها واستغلالها اقتصاديا فقد قامت الهيئة ببيع الحدائق التى تقل مساحتها عن ٢١ فدانا وبلغت جملة هذه الحدائق ١٣٠ حديقة مساحتها ٧٥٦ فدانا و ١٠ قراريط و ٤ اســـهم بثمن اجمـــالى قدره ٩٩١ الف و ١٩٣ جنيها و ٢٩٦ مليما .

تعاونيات الاصلاح الزراعى

ويؤكد المهندس عبد الحليم ثابت وكيل **الوزارة لشـــئون تعاونيات الاصـــلاح الزراعى** ان التعـــاون يعتبر وســـيلة اقتصـــادية واجتماعيـــة ترمى الانتاج

الزراعى وفى ذات الوقت ترقى صالح المنتفعين .. وقد تأسست أول جمعية تعاونية للاصلاح الزراعى بناحية « **الزعفران** » بمحافظة كفر الشيخ وكان ذلك فى مارس ١٩٥٤ وفى عام ١٩٧٦ وصل عدد جمعيات الاصلاح الى ٦٨٦ جمعية تضم فى عضويتها ٤٠٩ الف و ٦٢ اسرة قوامها ٢ مليون فرد يحوزون ٩٧٩ الف فدانا .. وقد بلغت قيمة مستلزمات الانتاج والخدمات التى قامت جمعيات الاصلاح بادائها لاعضائها حوالى ١٦ مليون و ٥٠٠ ألف جنيه حتى عام ١٩٧٥ وبلغت قيمة الاصول الثابتة والمملوكة للتعاونيات حوالى ١٢ مليون جنيه يقابلها احتياطى استهلاكى يزيد على ٨ مليون جنيه .

الجمعية التعاونية العامة

وقال **المهندس المرسى غازى وكيل الوزارة ومدير الجمعية التعاونية العامة للاصلاح الزراعى (الام)** ان تعاونيات الاصلاح تملك آلات رى ثابتة ونقالى وجرارات قيمتها اكثر من ٧ مليون و ٧٠٠ الف و ٧٠ جنيه وعقارات قيمتها ٢ مليون و ٤٠٠ الف جنيه وتضم ٣٢ فرعا للجمعيات الاستهلاكية تبلغ مبيعاتها اكثر من ٢٠٠ الف جنيه فى السنة .. وبلغ رصيد المعونة الاجتماعية فى المحليات حتى عام ١٩٧٥ حوالى ٤٠٠ الف جنيه ورصيد المعونة الاجتماعية فى الجمعية العامة يبلغ ٤٥١ الف جنيه وتقوم الجمعية العامة بالصرف منه على اعاشات الطلبة من ابناء المنتفعين بواقع خمسة جنيهات فى الشهر لطلبة الكليات النظرية و ٧ جنيهات لطلبة الكليات العملية .. وتساهم فى حالات الحرائق والكوارث .. وبلغت اوجه الصرف على المشاريع الثقافية والعمرانية والاجتماعية والصحية فى مختلف الجمعيات حوالى ٨٣٦ الف جنيه .. وفى عام ١٩٥٤

قامت تعاونيات الاصلاح بتنفيذ اول تجربة تعاونية ناجحة للتسويق فى مصر اسوقت ٢٧ الف و ٧٠٠ قنطار من القطن بلغت قيمتها ٤٠٨ الف جنيه زادت فى ١٩٧٥ الى ٣٢ مليون و ٨٠ الف و ٥٠٢ جنيها !!

قمة البنيان التعاونى

وفى قمة البنيان التعاونى للاصلاح الزراعى .. **نجد الجمعية التعاونية العامة للاصلاح الزراعى ومقرها بالدقى وتضم فى عضويتها جميع تعاونيات** الاصلاح . واصبحت بمثابة بنك لسائر الجمعيات واصبح دورها الفعال فى خدمة الانتاج بعد أن تدعم مركزها المالى بما يسمح لها بمزاولة نشاطها على الوجه الاكمل فى خدمة جماهير الفلاحين المنتفعين بقانون الاصلاح .. تبلغ اجمالى المبالغ التى سوقت بها محاصيل المنتفعين نحو ٤٦ مليون و ١٤١ الف و ٢٥٥ جنيها فى عام ١٩٧٦ وصرفت حوافز مجزية للزراع الممتازين .. وبنت مساكن للمنتفعين الذين تهدمت مساكنهم وملكتها لهم باقساط على مدى ٢٥ سنة بفائدة ٣ ٪ ..

آخر صيحة فى الاصلاح الزراعى

ويعتبر **التصنيع الزراعى احدى الدعائم الرئيسية التى تقوم عليها التنمية الريفية المتكاملة الهدف الذى يسعى الى تحقيقه الاصلاح الزراعى الان ..**

اولا :: مشروعات قائمة على الانتاج الحيوانى ::

١ ـ مشروع تسمين العجول :

بدىء فى تنفيذه اعتبارا من اغسطس ١٩٧٣ بمديرية المنوفية بعدد ٢٣٣ راسا ثم انتشر فى معظم المديريات وقد تم فى خلال المدة من بداية تنفيذ المشروع

وحتى نهاية عام ٧٦ تسمين عدد ٢٠٧١٦ راسا بلغ وزنها بعد التسمين ٧٢٥٠ طنا بمتوسط ٣٥٠ كيلو جرام للراس وجارى التوسع فى المشروع حتى يصل العدد المسمن الى ١٢ الف راس عام ١٩٧٧ .

٢ — مشروع تسمين البدارى :

تم انشاء ثلاث محطات لتسمين البدارى كل منها خمس عنابر بطاقة انتاجية ٢٥٠ الف فرخة سنويا لكل منها وذلك فى مناطق ابيس ودميرة وانشاص وقد بدىء فى تشغيل هذه المحطات اعتبارا من أول فبراير ٧٦ حيث بدأ التسمين بمحطة ابيس تلاها بعد ذلك محطة انشاص فى ٧٦/٧/١٨ ثم محطة دميرة فى ١٩٧٧/٢/٨ .

وقد تم تسمين عدد ٢١٣٩٥٠ فرخة خلال عام ٧٦ حيث بدأ التشغيل على مراحل بواقع عنبر واحد فى كل من محطتى ابيس وانشاص فى الدورة الاولى ازداد عدد العنابر بعد ذلك الى أن عملت بكامل طاقتها فى نهاية عام ١٩٧٦ .

والخطة المستهدفة لهذا المشروع خلال السنوات الخمس القادمة زيادة عدد المحطات الى عشرين محطة بنفس الطاقة الانتاجية .

٣ — مشروع ٦ اكتوبر لانتاج البيض :

فكرة انشاء هذا المشروع ترجع الى توجيهات الرئيس المصلح محمد انور السادات فى اواخر يونيه ١٩٧٦ .. والطاقة الانتاجية لهذا المشروع تبلغ ٦٠ مليون بيضة سنويا . ويتكون المشروع من اربع مزارع كل مزرعة من اربع عنابر يخصص واحدة منها للاستقبال والثلاثة الباقية للدجاج البياض . وتبلغ سعة العنبر فى مزرعة الاستقبال ٢٥ الف فرخة .. وتبلغ سعة العنبر فى مزرعة دجاج البيض ٢٢٨٠٠ دجاجة .

وقد تم انشاء عنبرين من مزارع الدجاج البياض وتم تشغيل اول عنبر منها فى ٤ ديسمبر ٧٦ وتشغيل العنبر الثانى فى ٢٥ فبراير ١٩٧٧ .

وتبلغ انتاجية هذين العنبرين حاليا عشرين الف بيضة يوميا .. وضع البرنامج الزمنى الثانى لتنفيذ المشروع .

وقد بلغت تكاليف المشروع حوالى اربعة ملايين من الجنيهات ويمول بمعرفة الجمعية التعاونية العامة للاصلاح بالاشتراك مع الجمعيات التعاونية المشتركة . وسيتم انشاء مزرعة امهات ومحطة تفريخ تلحق بالمشروع بعد استكماله لامداده بالكتاكيت اللازمة مع انشاء وحدة لتصنيع العلف اللازم للمشروع .. ويسوق البيض الناتج حاليا فى اكشاك الاصلاح الزراعى فى ميادين القاهرة والمحافظات الاخرى والجمعيات التعاونية الاستهلاكية بالقطاعات المختلفة .

٤ — خطوط انتاج الدواجن المتكاملة :

بدأ فى نهاية عام ٧٦ التفاوض مع كل من هولندا والمجر على الحصول على قرض قدره عشرة ملايين من الجنيهات لانشاء خطين متكاملين لانتاج الدواجن احدهما بالوجه البحرى الاخر بالوجه القبلى .

وينتظر البت فى العرض المطلوب والبدء فى التنفيذ قبل نهاية هذا العام باذن الله .

٥ — مشروع تسمين البط البكينى :

بدىء فى تنفيذه فى جمعية سرسق بدميرة فى عام ٧٥ ثم بدىء فى تنفيذه بجمعية الحمراوى بكفر الشيخ خلال عام ٧٦ وقد تم تسمين ١٥٠٢٠ بطة خلال عامى ٧٥ ، ٧٦ وجارى التوسع فى محطات تسمين البط فى مديريات الغربية وكفر الشيخ والبحيرة والدقهلية للوصول الى تسمين ٢٥ الف بطة فى العام .

٦ ــ مشروع المزارع السمكية :

بدىء فى تنفيذ المشروع عام ١٩٧٤ بالتل الكبير حيث تم انشاء مزرعة فى مساحة ٣٥ فدان من الاراضى الموزعة على الفلاحين ولم تكن مستغلة حيث كانت مغمورة بالمياه وقد تزايدت مساحة المزرعة الى ٥٠ فدان فى خلال عام ٧٥ كما تم انشاء مزرعة أخرى مساحتها ٤٥ فدان بالتصاصين خلال عام ٧٦ بالاضافة الى مزرعة مساحتها ٨ أفدنة فى الشرقية .

وقد بلغ صافى ايراد الفدان فى عام ٧٤ اربعون جنيها وفى خلال عام ٧٥ ثمانون جنيها .. والخطة المستهدفة لهذا المشروع هو انشاء المزارع السمكية الآتية : ٤٨ فدانا بالاسماعيلية ، ٥١ فدانا بالشرقية ، ٢٥٠ بالبحيرة ، ١١٢ فدان بكفر الشيخ .

ويتم اختيار الاراضى التى لا تصلح للزراعة لاستغلالها فى هذا المشروع .

٧ ــ مشروع تجميع وتسويق الالبان بأبيس :

بدىء فى تنفيذ هذا المشروع عام ٧٣ وقد تم تجميع ٣١٠٧ طن من اللبن منذ بداية المشروع وحتى نهاية عام ١٩٧٦ سلمت جميعها لشركة سيكلام لسد جزء من احتياجات المصنع لتشغيله بطاقته الكاملة كمساهمة من تعاونيات الاصلاح الزراعى فى الاستغلال الكامل للاموال المستثمرة سواء عن طريق الدولة أو عن طريق التعاونيات . والخطة المستهدفة لهذا المشروع هو العمل على تجميع ١٠ طن يوميا وتسليمها لشركة سيكلام مع انشاء مصنع للجبن الدمياطى والسمن البلدى بطاقة تشغيلية ٢ طن لبن لانتاج ١٥٣ طن جبن دمياطى و٢٩ طن سمن بلدى .

٨ ــ مشروعات تمت دراستها وتحت التنفيذ :

* مصنع علف للدواجن بطاقة انتاجية ٥ طن/ساعة وسيتم انشاء مصنع بالدقهلية وآخر بأبيس .
* مصنع جبن دمياطى بطاقة تشغيلية ١ طن لبن فى اليوم لانتاج ٦٩ طن جبن ، ١١ طن سمن بلدى وسيتم انشاء مصنع لكل من الدقهلية والبحيرة والغربية والمنوفية وكفر الشيخ والقليوبية والجيزة وبنى سويف .

مشروعات تحت الدراسة :

١ مشروع لانتاج علف المواشى بطاقة انتاجية ١٠ طن/ساعة .

٢ ــ مشروع لانتاج مائتى الف بيضة فى العام لتعميمه بالجمعيات الرائدة .

٣ ــ مشروع لانشاء مجزر لذبح العجول وتكييفها وثلاجة لحفظها لحين تسويقها بالاكشاك .

٤ ــ مشروع لانتاج ١٧٥ الف بطة فى العام .

ثانيا ــ فى مجال الانتاج النباتى :

١ ــ مشروع الصناعات الغذائية :

تنفذ هذه المشروعات بصورة صغيرة تهدف اساسا الى تدريب ابناء اعضاء التعاونيات على هذه الصناعات وينتج هذا المشروع :

* المياه العطرية مثل الفليا ــ ماء الزهر ــ ماء الورد ــ الماء الهاضم .
* صناعات غذائية مثل المربات والشربات ــ المخللة ــ عصير الليمون ..

* محاصيل معباة مثل فول سوداني مقشور - ترمس وحلبة وعدس وحمص ولوبيا وفاصوليا ...
* كولونيات ومواد تجميل .
* مخللات وزيتون أسود ..

وقد بلغت قيمة انتاجية هذه الصناعات خلال عامى ٧٥ ، ٧٦ بمديريات الاسماعيلية والقليوبية والفيوم ٧٥٤٨ جنيها .

٢ - مشروع المناحل التعاونية :

وتقيم التعاونيات هذه المناحل بهدف انتاج العسل وتدريب اعضاء التعاونيات على اعمال النحالة تمهيدا لتوزيع خلايا على من يرغب منهم بالتقسيط للمساهمة فى انتاج العسل وزيادة دخله وحتى نهاية عام ٧٦ بلغ عدد المناحل التعاونية ٢٢ منحلا بها ١٨٦٦ طائفة وكانت كمية العسل المنتجة منها خلال عامى ٧٥ ، ٧٦ هى ٥٤٣٥٠ كجم وتهدف الخطة الى زيادة عدد الخلايا الى ثلاثة آلاف خلية خلال عام ١٩٧٧ .

٣ - مشروع المخبز المحسن بالمنصورة:

بدىء فى تنفيذه فى أكتوبر ١٩٧٥ على أساس انشاء ستة عيون ثلاثة منها لانتاج الخبز البلدى وواحدة لانتاج الخبز الشامى واثنان لانتاج العيش الفينو والحلويات . وقد بلغت تكاليفه مائة الف جنيه ساهمت كل من الجمعية التعاونية المشتركة بدكرنس والجمعية المشتركة بدميرة بواقع خمسين الف جنيه لكل منهما .

وقد بدأ تشغيل المخبز اعتبارا من ٧٧/١/٢٧ وتبلغ الطاقة الانتاجية اليومية للمخبز كما يلى :

٤٥ - ٥٠ الف رغيف بلدى ، ١٠ آلاف رغيف شامى ، ٤آلاف رغيف فينو.

٤ - مشروع الاكشاك :

ويهدف هذا المشروع الى اقامةأربعين كشكا بمختلف المحافظات مع التركيز على القاهرة والجيزة والاسكندرية لتوفير منتجات الخضر والفاكهة من انتاج أعضاء التعاونيات للمستهلكين بأسعار معتدلة والحد من ارتفاع أسعار هذه المنتجات فى الاسواق بالاضافة الى منتجات التصنيع الزراعى الاخرى مثل البيض والدواجن واللحوم والمربات والشربات والمحاصيل المعباة والمخللات والجبن والسمن البلدى وعسل النحل والكولونيات .

وقد تم فعلا اقامة الاكشاك الآتية :
٦ اكشاك بالاسكندرية ، ٨ اكشاك بالدقهلية ، ٣ اكشاك بالقاهرة ، وعدد ٢ كشك بالجيزة ، و ٢ كشك بالفيوم وسيتم بمشيئة الله اقامة باقى الاكشاك المقرر اقامتها قبل نهاية هذا العام .

٥ - مشروعات الصناعات الريفية :

(أ) مشروع الاكلمة والبطاطين :

وقد بدىء فى اقامة مصنع للاكلمة والبطاطين لكل من دميرة وأبيس اعتبارا من عام ١٩٧٣ .

(ب) مشروع الاكياب :

وقد بدىء فى تنفيذه فى جمعية السرو بالدقهلية عام ١٩٧٤ وبلغت قيمة انتاجه حتى نهاية عام ٧٦ مبلغ ٨٣٤٨ جنيه وقد أمد هذا المشروع قواتنا المسلحة بأكياب قيمتها حوالى الف جنيه عام ١٩٧٥ .

مشروعات تمت دراستها وتحت التنفيذ:

١ - مصنع لتقطير زيت الثوم بطاقة انتاجية ٤٠٠ كجم سنويا وسيتم انشاء مصنع بكل من بنى سويف والمنيا .

٢ - مصنع لتخليل الخضروات بطاقة انتاجية ٣٦ طن سنويا وسيتم انشاء مصنع بكل من الاسكندرية والبحيرة والمنوفية والغربية والجيزة والقليوبية والاسماعيلية .

٣ - مصنع لتخليل الزيتون بنوعيه

بطاقة ٥٠ طن سنويا وسيتم انشاء مصنع بكل من البحيرة والفيوم .

٤ — مصنع لانتاج الحلاوة الطحينية والطحينة بطاقة انتاجية ٣٠ طن طحينة، ٢٧٥ طن حلاوة ، ٦٥ طن كسب سمسم وسيتم انشاء هذا المصنع فى قنا .

٥ — مصنع لانتاج الكرينة بطاقة انتاجية سنوية ٦٠٠ طن وسيتم انشاء مصنع بكل من القليوبية وبنى سويف والفيوم .

٦ — مصنع لتجفيف البلح وصناعة العجوة بطاقة انتاجية ١٥٠ طن سنويا وسيتم انشاء مصنع بكل من القليوبية والجيزة والفيوم .

٧ — مشروع التريكو والحياكة بطاقة انتاجية فى العام ١٢٠٠ بلوفر وتفصيل ١٢٠٠ قطعة وتدريب أبناء أعضاء التعاونيات على هذه الحرف وسيتم انشاء وحدة بكل من البحيرة والشرقية والجيزة والفيوم كبداية لتعميمه على أكبر قدر ممكن من التعاونيات .

مشروعات تحت الدراسة :

١ — مشروع لتقطير العطر بالفيوم .

٢ — مشروع لصناعة العسل بالبحيرة .

٣ — مشروع انشاء خط متكامل لعصير الفاكهة وصناعة المربات والشربات والصلصلة بانشاص وأدفينا.

٤ — مشروع انشاء وحدات لفرز وتدريج وتعبئة الخضر بكل من الاسكندرية والبحيرة والشرقية والجيزة والقليوبية.

الزراعة فى الاصلاح الزراعى

ويشير المهندس ابراهيم الشسبينى وكيل الوزارة للشئون الزراعية الى مشروعات التنمية التى ينفذها الاصلاح الزراعى وتشمل مشروعات التوسع الراسى ومشروعات التوسع الافقى وتتضمن المشروعات الاولى زراعة مساحات جديدة من الحدائق واحلال وابدال آلات الخدمة الزراعية وتحسين الاراضى الضعيفة الخ .

وتتضمن المشروعات الثانية استصلاح الاراضى البور المتخللة لاراضى الاصلاح. كما بدات مشروعات الميكنة الزراعية تأخذ سبيلها فى تطور الخدمات الزراعية منذ اليوم الاول للاصلاح الزراعى .

.. التدريب فى الاصلاح الزراعى

وقد اهتم الاصلاح الزراعى بالتدريب الفنى لجميع العاملين بالاصلاح الزراعى فى جميع المجالات وكذلك أعضاء الجمعيات التعاونية . ويتناول التدريب الذى تشرف عليه **السيدة سميرة خليل مديرة ادارة التدريب** العاملين بالهيئة بمختلف فئاتهم والتدريب المهنى والحرفى وتدريب أعضاء مجالس تعاونيات الاصلاح والهيئات والاختبار ومحو الامية وفى ذلك المجال انشىء مركز التدريب المهنى بالمعمورة بالاسكندرية لرفع مهارة العاملين بالجهاز الميكانيكى واكسابهم المهارات والخبرات .. وكان لذلك المركز شرف تدريب عدد كبير من أبناء الدول الاسلامية والافريقية .

لقد عاش الاصلاح الزراعى ٢٥ عاما من اجل مصر وشعبها .. وسيعيش قرونا من اجل رفاهية كل الشعب .. كل فلاحى مصر الخالدة .

الأهرام
مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات
المصدر: الاهـــــرام
التاريخ: ١٧/ ٩ / ١٩٧٧

تمليك ١٢٦ ألف فدان لمستأجريها
السادات يأمر بتقسيط ثمنها بشروط ميسرة

امر الرئيس انور السادات بتمليك ١٢٦ الف فدان لمستاجريها على ان يتم تقسيط ثمنها عليهم بشروط ميسرة ، وذلك بمناسبة مرور ٢٥ سنة على صدور قانون الاصلاح الزراعى . وسيتم فى الاحتفال بهذه الذكرى توزيع العقود النهائية للتمليك على المنتفعين بالاصلاح الزراعى .

أعلن ذلك المهندس ابراهيم شكرى وزير الزراعة فى مؤتمر صحفى عقده أمس !! واضاف ان الرئيس السادات سيتحدث الى الفلاحين !! وكان مقررا أن يتم ذلك فى احتفال يقام بعد غد بقاعة الاحتفالات الكبرى بجامعة القاهرة ولكن نظرا لوجود الرئيس بمنطقة القناة وسيناء ، فقد رأى سيادته تأجيل الاحتفال الى ما بعد عطلة العيد .

وقال الوزير ان الرئيس سيشاهد النتائج الطيبة التى آل اليها ابناء المنتفعين بالاصلاح الزراعى ومنهم عدد كبير تخرج فى الجامعات يزيد على ٥ آلاف وبعضهم حصل على الماجستير

والدكتوراه وستوزع الجوائز والميداليات على الاباء الذين علموا ابناءهم .

واضاف الوزير ان رسالة الاصلاح الزراعي يجب ان تستمر من خلال تحسين احوال المنتفعين بها وتذليل المعقبات التي تعترضهم في مجالي الري والكهرباء وان الثورة تؤكد دائما ان للقرية حقا على المدينة وان الرئيس يدعو دائما الى اخلاقيات القرية . وكل هذا سيجعل الاحتفال بمرور ٢٥ سنة على قانون الاصلاح الزراعي بدء مرحلة جديدة في حياتنا الزراعية والاقتصادية .

السادات: «أصوات لماضي البغيض لن تستطيع التطاول على مجتمعنا الجديد»

الادعاء بأن الاحزاب السابقة قبلت قانون الاصلاح الزراعى تزييف للتاريخ ومناورة حزبية رخيصة

الرئيس يعلن فى العيد الخامس والعشرين للاصلاح الزراعى :

لا قيود على الشركات أو الجمعيات أو الأفراد فى مجال استصلاح المزيد من الأرض الجديدة

الدولة تعلن تنازلها عن فوائد أقساط الأرض المستصلحة

٢٤٢ مليون جنيه حصيلة بيع الأراضى الجديدة يتم توجيهها بالكامل لمشروعات الاستصلاح

فى خطابه أمس فى مناسبة الاحتفال بمرور ٢٥ عاما على صدور قانون الاصلاح الزراعى .. قال الرئيس أنور السادات ان أصوات الماضى البغيض لن تستطيع التطاول على مجتمعنا الجديد لان ثورة مصر ، البيضاء التى عفت سماحتها عن نقطة دم واحدة قد حولت ميراث القهر والظلم والالام الى أروع بناء للانسان الجديد .

وقال الرئيس السادات ، ان الديموقراطية الزائفة قبل ٢٣ يوليو رفضت تصحيح الاوضاع الخاطئة من جذورها عندما رفضت اى تحديد للملكية الزراعية ، ولا أظن ان احدا يستطيع ان ينكر ان مجلس الشيوخ قد رفض فى عام ٤٧ مشروع محمد خطاب الذى تعثر فى اللجان البرلمانية عامين كاملين مع انه كان يحتفظ للاقطاع بكل ما يملك واراد فقط ان يوقف المزيد من الملكية ، وكذلك رفض مجلس النواب عام ١٩٥٠ مشروع المهندس ابراهيم شكرى « وزير الزراعة الان » الذى كان ينادى بتحديد الملكية بـ ٥٠ فدانا .

لقد رفض المشروع برلمان الاغلبيه وحكومة الاغلبية التى كانت فى حقيقتها تعبيرا عن مصالح وأطماع الاقلية .

وقال الرئيس السادات ، ان هؤلاء الذين يتباهون بقصور الاجداد الموروثة، ينسون أن هذه القصور انما جاءت من عرق المعدمين بلا ارض والمرضى بلا دواء الفلاحين المصريين الذين امتصوا دماءهم بالسخرة . ولكن كل واحد من ملاك مصر الجدد ،" المنتفعين بقانون الاصلاح الزراعي هو قصر شامخ نعتز به ،" ان كل شاب من ابناء هؤلاء الملاك الجدد طبيبا كان ام مهندسا ، ام معلما ام طيارا هو قصر شامخ يفخر به المجتمع الجديد .

وقال الرئيس السادات ان أولئك الاخرين الذين يتحالفون اليوم مع اصوات الماضى وهم يزعمون ويدعون زورا انهم يبشرون بالمستقبل . أولئك الذين يلبسون قميصة الاشتراكية المستوردة اشتراكية التجريد لا التمليك والذين يضللون باننا أدرنا وجوهنا عن عرق الكادحين والمكدودين اقول لهم .. ان موكب التقدم والتطور لن يعيقه احد أبدا .ولن يعيقه حصى فى الطريق .

وقال الرئيس السادات ،" لقد بدأنا تمليك الارض المستصلحة الجديدة التى بلغت فى عام ٧٠ نحو ٤٠٠ الف فدان وقفزت فى نهاية هذا العام الى ٥٧٠ الف فدان بعد ان ادت دعوة الفلاسفة ومدعى الاشتراكية الى ان تكون الارض تحت قبضة الدولة على طريقة المبادىء التى استوردوها . فانخفض انتاجها الى مستويات خطيره فعلى حين كانت تمثل ١٤٪ من مساحة الارض المنزرعة فان انتاجها لم يتجاوز ٢٪ من جملة قيمة الانتاج الزراعى فى مصر . وكان علينا عام ٧٥ أن ننقذ الارض من هذا المصير وان نصحح التجربة وتم تمليك ١٦٧ الف فدان لمستاجريها كما بدأت اجراءات تمليك ٣٣ الف فدان لخريجي الكليات والمعاهد الزراعية وتم فى العام الماضى فعلا توزيع ١٣ الف فدان على ٤٦٢ «خريجا» ويجرى الان بيع مساحات واسعة وينتظر ان تصل حصيلة البيع الى ٢٤٢ مليون جنيه ستوجه كلها الى مشروعات الاستصلاح .

كما خصصت مساحات اخرى لاقامة مصانع السكر والمجمعات الصناعية الزراعية . وجولتى فى الشهور المقبلة باذن الله الى عدد من المحافظات هى من اجل استكمال الصورة التى ستكون عليها ارضنا الجديدة .

كذلك اعلن الرئيس السادات ان مجال استصلاح المزيد من الارض مفتوح أمام كل الطاقات وكل قادر من الافراد والشركات والجمعيات التعاونية أمامه الفرصة الكاملة بلا قيود . بل بمزيد من التشجيع والتيسير .. ومن هنا فاننى قد اتفقت مع رئيس مجلس الوزراء لاتخاذ الاجراءات اللازمة لتمليك الارض المستصلحة لمن بذلوا جهدا فى استصلاحها وسيكون الثمن هو ثمن الاساس لها قبل أعمال الاستصلاح كما اتفقت ايضا مع رئيس الوزراء لاتخاذ الاجراءات اللازمة لتنازل الدولة عن الفوائد المقررة على أقساط ثمن بيع الارض الجديدة وزيادة مدة التقسيط من ٢٠ الى ٢٥ سنة. وسوف يطبق هذا القرار على الارض الموزعة على الخريجين والموزعة على صغار الزراع .

كلمة الرئيس فى عيد الفلاح :

اذا كان انتصار أكتوبر أكبر أعلام مصر التى رفعتها ثورة ٢٣ يوليو فان الاصلاح الزراعى كان أول أعلام هذه الثورة المجيدة

وفيما يلى النص الكامل لخطاب السيد الرئيس :

بسم الله – أيها الاخوة والأخوات

من رضاء الله سبحانه وتعالى علينا أن نحتفل اليوم معا بعيد الاصلاح الزراعى فى أيام احتفالنا معا بملحمة اكتوبر الخالدة واذا كان انتصار اكتوبر هو أكبر الاعلام التى رفعها شعب مصر من خلال ثورة ٢٣ يوليو فان الاصلاح الزراعى كان هو أول أعلام الانتصار التى رفعتها الثورة عاليا مظفرا التزاما باول مبادىء ثورة ٢٣ يوليو وهو تحرير الانسان المصرى على أرض طيبة لم يكن متصورا أن تلقى ثورة ٢٣ يوليو ذلك التاييد الشعبى الجارف منذ أول لحظات مولدها دون أن تكون تعبيرا حقيقيا شجاعا مؤمنا من آمال الملايين التى وصلت الى الطريق المسدود قبل نشوب الثورة . آمال الملايين فى العدل الاجتماعى ، فى الديمقراطية الصحيحة ، فى تحرير الارض من غاصب اجنبى يجثم عليها بقوة السلاح محتميا بصفوة الاقطاع الدولى . وايضا فى تحرير صاحب الارض من غاصب مصرى يسلب انسانها وزارعها ومالكها الاصيل ابسط حقوق الحياة بل يسلبه كل حقه فى الحياة محتميا بسيطرة الاقطاع المحلى على مقدرات الحكم والانسان والمصير . ان الانسان المصرى الذى كاد ان يفقد الشعور بالانتماء الى ارضه قبل الثورة هذا الانسان الذى عاش قرونا طويلة مسلوب الوجود مقهور الارادة محروما من الحياة نفسها . هذا الانسان العملاق فى صبره وتضحياته المقهور بسلطان ظالم شرير كان من الظلم البين أن نطالبه بتحرير الارض من الغاصب الاجنبى وهو طريد الارض قبل ان يستمتع بكل حقوق الحياة والمصير على هذه الارض وهو صاحبها ومالكها الاصيل ومع ذلك أيها الاخوة والاخوات فان الفلاح بكل هذه الاثقال والغيوم والاغلال هذا الفلاح المصرى هو الذى اقتحم معركة التحرير مع الغاصب الاجنبى وهو الذى دفع الثمن الغالى من دمه الممصوص وهو الذى افتدى شرف مصر كلها فى أروع ملاحم الاستشهاد وسطور التاريخ التى سجلها الاعداء باقلامهم هى الاعتراف الكامل بعظمة هذا الفلاح المصرى وشجاعته ووطنيته وفدائيته من الذى حارب معركة التحرير ضد الاحتلال الفرنسى ؟ يسجل الجنرال الفرنسى دافوا فى مذكراته قوله لم يكن ينفع فى وقت مقاومة الفلاحين حرق القرى ولا القتل بالالاف ويسجل الجنرال دى زيبه فى يومياته اننا نعيش فى مصر عيشة الضنك القرى تقفر كلما اقتربنا منها ولا نجد فيها شيئا من القوت ولا نرى فلاحا يدلنا او ياتينا بالاخبار .

دروس من التاريخ فى عيد الفلاحين

.. وتسجل كتب التاريخ ايضا ان خمسمائة فلاح من عزبة واحدة استشهدوا فى معركة بحر أشمون وأن عدد المقاتلين من الفلاحين المصريين تجاوز سبعة آلاف مسلح فى معركة واحدة ضد نابليون ، ولم يستسلم فلاح مصر وبطلها بعد أن أحرق الفرنسيون مئات القرى عن آخرها .. وكان الذين استسلموا هم فريق من المماليك الذين طلبوا العمل فى الجيش الفرنسى .... كان هذا عن الحملة الفرنسية .. ومن الذى حارب معركة التحرير ضد الغاصب البريطانى بقيادة الفلاح ابن الفلاح احمد عرابى ؟ ...

من الذى حارب معركة التحرير من خلف احمد عرابى ؟ انهم عشرات الالوف من الفلاحين الذين ضحوا بكل ما يملكونه استعدادا للقتال ثم ضحوا بالحياة فى خضم القتال ... ومن الذى خان معركة مصربقيادة عرابى ؟.. انهم الاقطاعيون وعملاؤهم وهم الذين تآمروا مع الانجليز والخديوى حتى شردوا عرابى وانتقموا من رجال الثورة شر انتقام .

الفلاحون دعامة الاصــلاح

ايها الاخوة والاخوات

ان صناع الاصلاح وابطاله وشهدائه هم الفلاحون المصريون [تصفيق حاد] .. واذا قيل ان محمد على حفر الترع واقام الجسور فان التاريخ يسجل ان اثنى عشر الف فلاح ماتوا فى حفر ترعة المحمودية فى عشرة اشهر ، وكانت اجسادهم الطاهرة تدفن على ضفتى الترعة تحت اكوام التراب ... ماتوا من الجوع ومن عمل شاق بالسخرة والكرباج ... يبدا من الفجر ويستمر بلا انقطاع حتى آخر الليل بلا رحمة لاجسادهم الهزيلة او بطونهم الخاوية .. او قواهم المنهارة .. ومن الذى حفر قناة السويس فى عهد سعيد ؟ .. ان الفلاح المصرى فى ظل اقسى استبداد للسخرة والجبروت وجرائم الضرب بالسياط هم الذين حفروا قناة السويس ... أدرك الموت عشرات الالوف منهم جوعا وعطشا ومرضا .. منذ بدا حفر القناة فى ٢٥ ابريل سنة ١٨٥٩ .. ومن غير الفلاح المصرى استصلح الارض فى عهد اسماعيل ؟ .. من غير فلاح مصر استصلح الارض بابشع قساوات السخرة والارهاب ؟ حتى اصبح الخديوى مالكا لمليون فدان .. وكان هو الاقطاعى الاول الذى وهب بدوره ٩٠٠ الف فدان للموالين له من مصريين واتراك ... اولئك هم الذين سجلوا طبقة الاقطاع بعد ذلك .. تلك الطبقة التى نشبت اظافرها وانيابها المسمومة تمتص الحياة والدم من الاجير بلا اجر ... ومن المعدم بلا ارض ... تبتز منهم افدح الضرائب ومن المريض المحتاج الى علاج .. يجبر على اعمال السخرة ليل نهار .. هذا هو فلاح مصر .. هذا هو الانسان الذى رخصت حياته فى ظل الاستعمار والاقطاع .. حتى ان الولاة كانوا يصدرون الاحكام الفردية وفق مزاج اللحظة بشنقه على فروع الشجر وفى الطريق العام ممارسة لهواية ابشع الجرائم الانسانية ..

نشأة الاقطاع

ايها الاخوة والاخوات ...

من هنا نشا الاقطاع ... نشا الاقطاع من هبات الخديوى الحاكم الطاغية .. صنيعة الاستعمار الى الموالين والانصار وكان يمكن ان يكون يوم ٢٣ يوليو هو الضربة القاضية .. ولكننا ندين بما لهذا التراب من تراث .. بالحب والعائلة والصبر . لو كانت الاصوات التى تسمح لنفسها اليوم ان تدافع عن حكم الاقطاع ... لو كانت هذه الاصوات تريد ان تنصف التاريخ .. او تريد ان تنصف الانسان المصرى تفاخرت بهذه الاجساد من دم وعرق الفلاح المقهور ... ان ارض الابعديات وأرض الوسية التى سلبت واغتصبت بالشنق والكرباج ... واستصلحت بالاذلال والسخرة ... هذه الارض هى التى وهبها الخديوى السلطان الجائر بادواته وعملائه وصنائعه .. وكانوا جميعا بسلطانهم خدما للاستعمار سيدهم الاول ورب نعمتهم .. كانوا هم العبيد الذين استعبدوا فالح الارض وصانع الخير ... طغى الاقطاع وبغى .. حتى انهم كانوا يفرضون اغرب انواع الضرائب على الفلاح المصرى .. ضريبة حق الطريق مثلا كانت تعطى للجنود الاتراك تعويضا لهم من تكاليف انتقالهم الى القرى بالسلب والنهب والضرب والقتل ...

ضريبة للأسنان يدفعها الفلاح للحكام ! !

بل كانت هناك ضريبة تسمى ضريبة الاسنان ، كانت تدفع للحكام تعويضالهم عن قيام اسنانهم بمضغ الطعام .. الطعام الذى يجبر الفلاحون على تقديمه لهم من ماشيتهم وطيورهم .. اعود للجبرتى لاردد قوله للتاريخ هكذا كان حال الفلاحين .. ضاق زرعهم واشتد كربهم حتى اكلوا الميتة من الخيل والحمير والجمال ومات الكثير منهم من الجوع .. مات الكثيرون من الجوع وملكت القلة الاقطاعية الابعاديات والوسايا على اشلاء وعرق فلاحنا المطحون ، ثم عرفت مصرالدستور منذ اكثر من نصف قرن من الزمان ... هل تغيرت الصورة ! لم تتغير خريطة المجتمع المصرى باستثناء بعض اصلاحات قليلة متفرقة ، وبقى الاقطاع هو المسيطر والمهيمن اقتصاديا وسياسيا ويتصدى بكل قواه لكل الاصوات الحرة التى طالبت بالعدل الاجتماعى ..

لاأريد ايها الاخوة والاخوات أن اطيل فى رواية التاريخ ـ ويكفى ان اقول ان الديمقراطية الزائفة قبل ثورة ٢٣ يوليو ـ رفضت اى تحديد للملكية الزراعية رفضت تصحيح الاوضاع الطاغية من جذورها ومثلا ولا اظن ان احدا يستطيع ان ينكر ذلك لانه مثبت فى مضابط مجلس الشيوخ رفض مجلس الشيوخ فى عام ٤٧ مشروع محمد خطاب الذى تعثر فى اللجان البرلمانية سنتين كاملتين ، مع انه كان يحتفظ للاقطاع بكل مايملك ، واراد فقط ان يوقف المزيد من الملكية ، ورفض مجلس النواب فى عام ١٩٥٠ مشروع ابراهيم شكرى وزير الزراعة الان « تصفيق حاد » ... لا اظن ان احدا يستطيع ان يكابر ومضابط مجلس النواب موجودة .. رفض مجلس النواب وكان برلمان الاغلبية .. رفض مشروع ابراهيم شكرى بتحديد الملكية للفرد فى ٥٠ فدانا ورفضته حكومة الاغلبية .. كان الذى يحكم حكومة الاغلبية وبرلمان الاغلبية .. لقد كانت فى حقيقتها تعبيرا عن مصالح واطماع الاقلية الحاكمة والمحتكرة لكل الموارد .. هل هذه هى الديمقراطية ؟ التى يتباكون عليها اليوم .. بدموع التماسيح !!

وردت الحقوق الى أصحابها بقانون الاصلاح الزراعى

جاءت ثورة ٢٣ يوليو وانتفض المارد وفرض الشعب المطحون كلمته وقراره وكانت الكلمة هى رد الحقوق الى اصحابها

وكان القرار هو مجتمع الشعب كل الشعب واعلنت الثورة باسم الشعب قانون الاصلاح الزراعى بعد ٦ اسابيع فقط من قيامها . وكان طبيعيا انترفض الاحزاب المهتراة ـ هذا القانون وهذه حقيقة سجلها التاريخ وأن كل محاولة لتغطيتها اليوم وكل ادعاء يسمع اليوم بان الاحزاب قبلت قانون الاصلاح الزراعى لايعنى فقط تزييف التاريخ بل هو يتجاوز التزييف الى المناورات الحزبية الرخيصة التى عفا عليها الزمن ..

لقد اراد الشعب الحياة ايها الاخوة والاخوات واستجاب له القدر : ولم يكن من الممكن ان تبقى هذه الخريطة الشاذة . ٦٠ شخصا فقط يملكون اكثر من ٢٨٠ الف فدان بمتوسط ٤٨٠٠ فدان للفرد الواحد وهم يشكلون قمة طبقة من ٢٢٠٠ مالك يملك ٢٠٠ فدان وأكثر و ٩٥٠٠ يملكون من ٥٠ فدانا الى ٢٠٠ فدان .

وكان العاملون على الارض يشكلون ١٠ ملايين شخص مع عائلاتهم ، وكان اجر العامل الزراعى اقل من اجر ماشية

الحقل كانت ايام عمله ٤ شهور فقط كل عام ، خمس الارض الزراعية كان في حيازة الف مالك فقط .. اقل من ٢ في المائة من الملاك كانوا يحوزون نصف الارض المزروعة ، ٩٤ في المائة من الملاك قاعدة الهرم كانوا يملكون ٣٥ر٥ في المائة من مساحة الارض المزروعة .. اي ان ٢ مليون و ٦٤٢ الف مالك ، كان متوسط ملكية الفرد منهم ٨ر. من الفدان، بينما كان متوسط الملكية في القمة يزيد على ٧٥٠ مثلا لمتوسط الملكية في القاعدة .. هذه الارقام حقائق لاسبيل الى انكارها او التمويه عليها او التزييف فيها ..

سيطرة القلة ومقاومة الاصلاح

كان طبيعيا ان تسيطر تلك القلة على كل المقدرات السياسية والاقتصادية .. تشريع في يد مجلس النواب زي ماانتو فاكرين تمام ، سلطة الحكم في يده ، الحكومة والانتاج والتجارة في يده ، لعل احدا لا ينسى وقد كنا لا نريد ان نفتح هذه الصفحات ، لعل احدا لا ينسى ان احدهم قام في مجلس النواب وحذر من تعليم الفلاحين وابناء الفلاحين ، الذين وصلوا اليوم الى الدكتوراه [تصفيق حاد] كان التشريع في يده وسلطة الحكم في يده .. الانتاج والتجارة في يده ، كونوا الجبهات وعقدوا الاجتماعات لمقاومة قانون الاصلاح الزراعي ، بل ان رئيس الوزراء الذي اختارته الثورة وفرضته على فاروق ، دافع عن منطقه ورفض القانون بحجة ان كبار الملاك ، قد اعتادوا على مستوى مرتفع من المعيشة والرفاهية ، ولا يليق ان ينزلوا عن هذا المستوى .. اقالت الثورة رئيس الوزراء هذا ، وصدر القانون صدر القانون ومسوخ الديمقراطية الزائفة تشهر به وتروج لفشله وتبشر بان الارض سوف تفتت وان الانتاج سينهار وان الخراب هو المصير المحتوم على ضفاف مصر الخضراء

وخابت آماله ومضت التجربة الثورية الى اهدافها الاجتماعية والاقتصادية والديمقراطية نما مجتمع القرية الجديد نمت الاسرة الجديدة التي تملك لاول مرة والتي تستمتع بحقها السياسي في المشاركة واتخاذ القرار من الجمعية التعاونية في القرية الى مجلس الشعب على مستوى الجمهورية واحتل ابناء ملاك الثورة مقاعدهم في معاهد العلم والجامعات وما اسعدنا جميعا ايها الاخوة والاخوات ان ٣٧٤٣ من ابناء ملاك الثورة انهوا تعليمهم الجامعي في مختلف كليات الطب والهندسة والزراعة والحقوق والاداب والشرطة والكليات العسكرية ومنهم من اصبح عضوا في هيئات التدريس بالجامعات ومنهم من اصبح في اكبر مجالس الادارات في المؤسسات والشركات هذه هي الثورة الاجتماعية التي فجرها قانون الاصلاح الزراعي وهذه هي القصور الشامخة التي نعتز بان ثورة ٢٣ يوليو قد شيدتها لاتشيدها من دماء الفلاح لم تشيدها من عرقه وانما شيدتها انسانا مصريا يحمل الامانة ويبني مصر ويتفانى في الدفاع عن مصر

هذه هي الثورة وهذه ثمارها

ان كل واحد من ملاك الثورة هو قصر شامخ نعتز به وتعتز به مصر اسرة البناء والعدل والحب ان كل شاب من ابناء هؤلاء الملاك يعمل طبيبا اومهندسا او معلما او طيارا او ضابطا في القوات المسلحة او الشرطة كل واحد منهم هو قصر شامخ يفخر به المجتمع الجديد مجتمع العائلة المصرية البارة بكل ابنائها وابناء الثورة الاجتماعية الذين لم يرثوا من الاباء والاجداد الا العجز والمرض هم الذين يشيدون اليوم هذه القصور الشامخة التي يفاخر بها الابناء والاحفاد

وستفاخر بها مصر العالم كله ولن تستطيع افواه ذلك الماضى البغيض ان تتطاول على بناء المجتمع الجديد لان ثورة مصر الثورة البيضاء التى عفت ساحتها عن نقطة دم واحدة هذه الثورة قد حولت ميراث القهط والظلم والالام لابنائهــا الى اروع بناء للانسان الجديد والانسان هو اغلى واشمخ واقوى من كل تلك القصور

تحية الى هؤلاء فانهم بناة مصر

تحية منا جميعا لعم محمد صلاح الدين الاب المثالى من ملاك الثورة فى محافظة الدقهلية تحية له فقد بنى لمصر ٥ قصور من ابنائه الخمسة خريجى الزراعــة والحقوق والهندسة والتجارة تحية منا جميعا لعم عبد السلام الخولى الاب المثالى من ملاك الثورة من محافظة الشرقية بنى لمصر ٧ هامات مضيئة من ابنائه الستة خريجى الكلية الحربية وكليــة الطيران والحقوق والزراعة واستشهد منهم اثنان فى ملحمة الشرف والكرامة فى اكتوبر تحية منا جميعا لــ ٣٩٤٣ خريجا فى الجامعة ولابائهم ولامهاتهــم انهم ملاك الثورة وصانعو قصورها العالية .

ايها الاخوة والاخوات . ان اولئك الذين يتحالفون اليوم مع اصوات الماضى وهم يزعمون ويدعون زورا انهم يبشرون بالمستقبل وبالاشتراكية المســـتوردة اشتراكية التجريد لا التمليــك الــذين يدللون باننا غيرنا وجوهنا .

عن عـــرق الكادحــــين والمكدودين اقول لهم ان موكب التقدم والتطور لن يعيقه احد ابدا ولن يعيقه حصى فى الطريق .. واذا جاز لى ان اتحدث فقط عن السنوات السبع الاخيرة فيكفى ان اذكر ان الدخل الزراعى قد زاد مــن ٧٨٣ مليون جنيه الى ١٤٥١ مليون جنيه عام ٧٦ أى ان الزيادة بنسبة ٨٥٪ كما ارتفع متوسط انتاج جميع المحاصيل الزراعية بلا استثناء وفى مقدمتها القطن هذا من ناحية الانتاج .. اما عن تخفيف الاعباء فقد اسقطت الدولة الديون على صــغار المزارعين بما وصل الى عشرة ونصف مليون جنيه كما جرى تقسيط مديونيات قيمتها ٦٢ مليون جنيه كما اعفى كل مالك لارض زراعية اقل من ثلاثة افدنة . من ضرائب الاطيان وكل انواع الضرائب.. تحملت الدولة ايضا نصف تكاليف مقاومة آفات القطن رفعت اسعار المحاصــيل الزراعية فان القصب مثلا ارتفع من ٢٥٧ قرشا الى سبعة جنيهات كل ذلك يشكل ملايين عديدة هى جملة المساندة لصالح الفلاح .. ولقد بدانا فعلا تمليك الارض المستصلحة الجديدة التى بلغت مساحتها فى عام ٧٠ نحو ٤٠٠ الف فدان قفزت فى نهاية العام الماضى الى ٥٦٠ الف فدان .. ولقد ادت دعوة الفلاسفة ومدعى الاشتراكية الى ان تكون الارض الجديدة تحت قبضة الدولة على طريقــة المبادىء التى اســــتوردوها فانخفض انتاجها الى مستويات خطيرة كانت تمثل ١٤٪ من مساحة الارض المنزرعــة وانتاجها لم يتجاوز ٢٪ من جملة قيمة الانتاج الزراعى فى مصر وكان علينا عام ٧٥ ان ننقذ الارض من هذا المصــير وان نصحح التجربة وتم تمليك ١٦٧ الف فدان لمستاجريها كما بدات اجراءات تمليك ٣٣ الف فدان لخريجى الكليــات والمعاهد الزراعية وتم فى العام الماضى فعلا توزيع ١٣ الف فدان على ٦٤٣ خريجا ويجرى الان بيع مساحات واسعة وينتظر ان تصل حصيلة البيع الى ٢٤٢ مليون جنيه ستوجه كلها الى مشروعات الاستصلاح باذن الله .

تمليك الاراضي الزراعية لمن يستصلحها

كما خصصت مساحات اخرى لاقامة مصانع السكر والمجمعات الصناعية الزراعية .. وجولتي في الشهور المقبلة باذن الله الى عدد من المحافظات هي من اجل استكمال الصورة التي ستكون عليها ارضنا الجديدة ويسعدني ان اعلن ان مجال استصلاح المزيد من الارض مفتوح امام كل الطاقات وكل قادر من الافراد والشركات والجمعيات التعاونية امامه الفرصة الكاملة بلاقيود بل بمزيد من التشجيع والتيسير .. من هنا فانني قد اتفقت مع رئيس مجلس الوزراء لاتخاذ الاجراءات اللازمة لتمليك الارض المستصلحة لمن يبذلوا جهدا في استصلاحها وسيكون الثمن هو ثمن الاساس لها قبل اعمال الاستصلاح كما اتفقت ايضا مع رئيس الوزراء لاتخاذ الاجراءات اللازمة لتنازل الدولة عن الفوائد المقررة على اقساط ثمن بيع الارض الجديدة وزيادة مدة التقسيط من ٢٠ الى ٢٥ سنة وسوف يطبق هذا القرار على الارض الموزعة على الخريجين والموزعة على صغار الزراع .

دعونا ننظر للمستقبل ونطوى صفحة الماضي

وبعد ايها الاخوة والاخوات فانني اكرر دعوتي التي اعلنتها من قبل في خطابي الاخير دعونا نتجه الى الامام .. دعونا نتجه الى الامام بدعوة البناء ورسالة الحب .. دعونا ننظر الى المستقبل .. دعونا ننظر الى المستقبل ولنطوى صفحات الماضي بكل شرها دعونا نتجه بابصارنا وقلوبنا وعقولنا وبكل حماستنا الى آمالنا الجديدة وواحد من ابرز هذه الآمال هو حاجة شعبنا في امنه الغذائي الى الارض الجديدة وانتاجها وكلى ثقة وايمان ان الانسان المصرى الجديد بكل مقوماته الحضارية وبكل طاقاته التي تنفجر ايمانا واقداما واصرارا ... هذا الانسان هو القادر على صنع الفجر الجديد ، والفجر الجديد حب وخير ورخاء والفجر الجديد بيت سعيد .. ومن موقع المسئولية وبكل الثقة والصدق ابشركم باننا نقترب جميعا من رؤى هذا الفجر الجديد .. اذا كان يومنا هو العمل الكبير فان الغد هو الثمرة الناضجة والعمل الاكبر وغدا سيكون بعون الله يوم الارض .. وغدا هو الحب والخير والرخاء .. ربنا لاتزغ قلوبنا بعد اذ هديتنا وهب لنا من لدنك رحمة انك انت الوهاب .

والسلام عليكم ورحمة الله



حرص الرئيس محمد انور السادات على دعوة السيد ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية الى الاحتفال بعيد الفلاحين .. سر مصر الخالد ..



حديث القلب .. بين الرئيس السادات والمقدم أحمد أبورية مفتش مباحث الغربية الذي صحب والدته السيدة عفوات أبورية



كتر خيرك يا ريس .. يقولهــا المنتفع محمد الفزاوى (المنوفية) بعد ان تسلم عقد التمليك الازرق من الرئيـــس انور الســـــادات .



الرئيس السادات .. فى حنان يتلقى
قبلة شكر وعرفان من العامل مصطفى رمضان

رأى الأهرام

يـوم مجيـد فى تاريخ مصـر

سوف يظل يوم التاسع من اكتوبر ١٩٥٢ احد العلامات المضيئة فى تاريخ الثورة المصرية . ولسوف يظل هذا التاريخ المجيد بعـد اجيال طويلة رمزا خالدا للتحول الاجتماعى الكبير الذى انتقل بالفلاح المصرى من عهد الاقطاع وسيطرة أمراء الارض الى عهد تولى فيـه فلاح مصر مقدراته بين يديه .

وبالامس ، وقف الرئيس القائد وسط ٤٠٠٠ فلاح يمثلون نحـوا من خمسة ملايين فرد انتفعوا بقوانين الاصلاح الزراعى يسلمهم عقود تمليك ايذانا بتسجيل اراضى المنتفعين بالاصلاح الزراعى وعقود تمليك للاراضى المستصلحة حديثا .. وكان السادات يقول للجميع ان ثورة التصحيح التى قادها يوم الخامس عشر من مايو هى ثورة الجماهير الشعبية العريضة فهى للشعب وبالشعب صاحب المصلحة الوحيدة وكان السادات قد اراد فى نفس الوقت ان يؤكد عملا وقولا الا تراجع على الاطلاق ولا عودة الى الوراء فى القرارات الاستراتيجية التى صدرت من أجل تحقيق مصالح الجماهير .

وبالامس ، كذلك قام قائد ثورة التصحيح ليثبت بالبرهان العملى ان دولة المؤسسات تتحرك وفق منهاج عملى مخطط من اجل زيادة الرقعة الزراعية للوادى ومن اجل اعطاء دفعة قوية باعلان تطويـر مهمة الاصلاح الزراعى لضمان زيادة الانتاج وتحقيق الامن الغذائى

بكل المقاييس ، فانه يمكن ان يقال ان عهدا جديدا تشهده مصر الان اساسه حياة ديمقراطية سليمة وانتاج متقدم لمواجهة مشـاكل التخلف وانطلاق حقيقى تجاه تحقيق الهدف وهو التحرير والتعمير .

المصدر: الاهـــــــرام
التاريخ: ١٩٧٩/١١/٢٠
مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

■ التعديل الجديد لقانون الاصلاح الزراعي :

الاعتداد بتصرفات الملاك في حدود ٥ أفدنة لكل تصرف

تقديم الطلبات خلال شهر والبت في التصرفات خلال ٣ أشهر

كتب ـ حسن سلومه :

وقع الرئيس انور السادات قانونا بتعديل أحكام القانون (١٥) لسنة ١٩٧٠ ، بحيث يقضي بالاعتداد بتصرفات الملاك الذين خضعوا لاحكام قوانين الاصلاح الزراعي الاربعة ، وذلك في المساحات التي لا تزيد على ٥ افدنة لكل تصرف على حدة ، بشرط ان تكون هذه التصرفات قد وردت في الاقرارات المقدمة طبقا لاحكام قوانين الاصلاح الزراعي ، أو ان يكون التصرف قد رفعت بشأنه منازعة امام اللجان القضائية للاصلاح الزراعي حتى ٣١ ديسمبر ١٩٧٧ .

وقد نص التعديل الجديد على عدم سريانه على قرارات اللجان القضائية التي أصبحت نهائية .

وفي اجتماع عقده أمس الدكتور محمود داود وزير الزراعة مع المهندسين عبد الحميد كمال رئيس هيئة الاصلاح ، ومحمد مصطفى عنان مدير عام الاستيلاء والتوزيع بالهيئة ، لبحث الخطوات التنفيذية لهذا القانون ، تبين انه ينطبق على نصف عدد الاعتراضات المقامة امام اللجان القضائية وعددها ١٦٤٠ اعتراضا عن مساحات بلغت ٣٢٤٤ فدانا ، بالاضافة الى حوالي ٢٠٠٠ حالة لمساحات بلغ مجموعها ٨ آلاف فدان وردت في الاقرارات المقدمة طبقا لقوانين الاصلاح الزراعي .

وتقرر ان يتم البت في هذه التصرفات تطبيقا لاحكام ذلك القانون خلال ٣ شهور .

واتفق الرأي على ان يقوم ذوو الشأن من البائعين او المشترين بالمبادرة بتقديم طلباتهم الى مكتب مدير عام الاستيلاء والتوزيع ـ جهاز الخبراء والقضايا ـ في موعد غايته شهر واحد ، ويوضح بالطلب اسم البائع ورقم القانون الذي يخضع له ، واسم المشتري ، والمساحة والناحية والحوض والقطعة ، وبيان ما اذا كان التصرف قد أدرج بالاقرار واقيم بشأنه اعتراض امام اللجنة القضائية ، مع ذكر رقم وسنة الاعتراض وما تم بشأنه . □